

البعد النصي في النحو العربي من خلال كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني

أ.خديجة بوساحة

جامعة الجزائر2

ملخص:

تدخل هذه الدراسة في إطار القراءة المتجددة للتراث اللغوي العربي في بعد تحليلي جديد نسبيا هو البعد النصي، هادفة إلى كشف الإشارات النصية في النحو العربي من خلال أثر من آثاره هو المقتصد للجرجاني، وقد احتوت على تحليل مفصل للمعطيات النصية للجرجاني في دلائله ومقتصده، كل ذلك مصحوب بإضاءات نصية معاصرة.

وقد تمثل السؤال الجوهرى لهذه الدراسة في: هل كان للجرجاني نظرة نصية للتركيب النحوي كما كانت له في تحليلاته البلاغية من خلال كتابه دلائل الإعجاز؟

الكلمات المفتاحية: لسانيات النص، البلاغة العربية، النحو العربي.

مقدمة:

ظهر منهج لساني في نهاية الستينيات من القرن العشرين يعنى بدراسة بنية النصوص وكيفيات اشتغالها، أطلق عليه بعض اللغويين اسم «نحو النص»، وأسماه البعض الآخر «اللسانيات النصية» انطلاقا من أن النص ليس ملفوظا من حجم معين مكتوب، وليس مجرد جمل متتابعة، وإنما هو وحدة لغوية نوعية ميزتها الأساس الاتساق والترابط، ويقول أحمد عفيفي عن مصطلح علم النص بأنه « واحد من المصطلحات التي حددت لنفسها

هدفا واحدا، وهو الوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي»⁽¹⁾.

إن أهم ما تعالجه لسانيات النص، هي قضية السياق ودراسة الظواهر التي تحقق التواصل، وكذا الأدوات اللغوية التي تضمن للنص ترابطه وانسجامه، أي دراسة مختلف العلاقات بين الجمل، والنظر في مدى انتظام هذه العلاقات، وهذا ما يجعل من النص كلاً مترابطاً منسجماً، وهذه العوامل مجتمعة تمثل ما يسميه علماء النص بـ النصية، ودي بوجراند من أوائل العلماء الذين حددوا وبدقة متناهية هذه المقومات التي يتميز بها النص عن اللانص باقتراحه ستة معايير شاملة لكل تعاريف النص على اختلافها، حيث يقول: «وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها»⁽²⁾.

وأما هذه المعايير⁽³⁾ فهي:

- الاتساق Cohesion

- الانسجام Cohérence

- المقصدية Intentionnalité

- المقبولية Acceptabilité

- السياق Contexte

- التناسق Intertextualité

وهذا يدل على أن النص ليس تركيباً لغوياً عشوائياً، وإنما هو بناء متين يخضع لمعايير عدة، منها ما يتصل بمنتجه أو بمتلقيه أو بسياقه، ومنها ما

(1)- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، 2001، ص.31.

(2)- دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص.103.

(3)- المرجع نفسه، ص.104 - 103

يتصل بالنص ذاته، وأن أي إخلال بأحد هذه المعايير يؤدي إلى اختلال بهذا البناء لفقدان أحد مقومات ترابطه وانسجامه .

إن الدعوة إلى العناية بالبعد النصي ليست وليدة الأمس القريب، فقد أكد لغوي النصف الأول من القرن العشرين على ضرورة التأسيس لعلم يدرس النص أو الخطاب، منهم اللغوي لويس هلمسليف، وجاكبسون وغيرهم، إلا أن هذه الدعوات لم تجد طريقها إلى التطبيق إلا مع هاريس في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد ذلك (في السبعينات) عرفت الدراسات المهمة بالبعد النصي تطوراً وضبطاً، وخاصة عند فان دايك في كتابه « بعض مظاهر النص » و «النص والسياق» و «علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات» مما جعل بعض اللغويين يرى فيه المؤسس الحقيقي لعلم النص.

ومن ثمة بلغت الدراسات النصية أوجها مع اللغوي الأمريكي دي بوجراند في الثمانينات من القرن العشرين، صاحب كتاب " النص والخطاب والإجراء " (text, discourse and process) وهكذا وككل علم جديد، لابد فيه من تظافر الجهود لكي يستقيم منهجه ويبلغ الاكتمال ليصبح علماً قائماً بذاته، إذ طبيعة أي علم كما هو معلوم تراكمية .

غير أن السؤال المطروح هنا هو: ما الداعي إلى قيام هذه الدراسة اللغوية؟ بمعنى آخر ماهي الأسباب أو العوامل التي أدت إلى تجاوز نحو الجملة إلى نحو النص؟

من الأسباب التي دعت إلى الانتقال بالبحث إلى مستويات تتجاوز الجملة، هي أن التواصل بين المتكلمين لا يتم باستعمال كلمات معزولة، ولا بجمل أو عبارات، وإنما يتأتى ذلك من خلال إنجاز كلامي أوسع ممتثل في النص، فالارتباط « لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية وصرفية، ولا بعرض الوحدات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي، أي بإنشاء نص ما، وقد يطول هذا النص ويقصر »⁽¹⁾.

(1)-دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص4

ومن الأسباب أيضا أن تحديد بعض الوحدات اللغوية مثلا الإشارية منها، لا يمكن أن يتم إذا وقفنا بالدراسة عند حدود الجملة، إذ يجب فيها الرجوع إلى مقام التلفظ. وأيضا لإغراق نحو الجملة في الشكلية بسبب إبعاده دراسة المعنى، واعتبار اللغة نظاما مغلقا.

ترتب عن كل هذا ظهور دعوات تنادي بتجاوز نحو الجملة والتأسيس لنحو أشمل يستوعب بالدراسة وحدات لغوية أكبر من الجملة، وهكذا ظهر نحو للنص هدفه الكشف عن القواعد البانية لمختلف النصوص، وعن المعايير التي تميز النص عن اللانص.

وهذا الطرح الجديد لا يدعو إلى إقصاء نحو الجملة لأنها نواة النص كما أن الحرف نواة الكلمة والكلمة نواة الجملة، ولأن النص عبارة عن متتاليات من الجمل في الأغلب، بصرف النظر عن أن يكون متمثلا في جملة واحدة أو كلمة واحدة.

ومن هنا يمكننا التساؤل: هل يوجد في النحو العربي ملامح نصية؟ لو أننا عدنا إلى الدراسات العربية القديمة لوجدنا أنها تواجه وحدة لغوية أكبر من الجملة، ولوجدنا أنه يزخر بالموضوعات المتصلة بعلم النص أولنقل بملامح نصية في كل من البلاغة والنقد والتفسير... وتختلف هذه المباحث في أنواع الخطاب التي تواجهه، فالبلاغة مثلا تتعامل مع الخطبة والشعر والقرآن، ويهتم النقد الأدبي بالشعر أساسا، إذ يعنى بشروط اتصال الأغراض بعضها ببعض وله نظرات بالغة الأهمية عن كيفية تماسك القصيدة جزءا جزءا، وما يلفت الانتباه حقا وجود نصوص نقدية تحتوي على إشارات مرتبطة بمفهوم الانسجام مثل التأخذ والاتساق.

أما بالنسبة لمبحث التفسير فقد عمل المفسرون على دراسة العلاقات الخفية بين الآيات المقطوعة الصلة عما قبلها كما درسوا العلاقات بين الآيات

المتجاوزة، فبرغم من أن القرآن نزل في أوقات وأمكنة ومناسبات مختلفة إلا أنهم أثبتوا وأكدوا بأنه كلمة واحدة.

وبالرغم من اختلاف هذه المباحث في أنواع الخطاب إلا أنهم جميعا يشتركون في اهتمامهم بتحديد المظاهر الخطابية والتي تدل على وعيمهم بتماسك الخطاب وترابط أجزائه بعبءه ببعض.

وقد كُتبت في هذا الموضوع تأصيلا وتأسيسا وتجاوزا دراسات عدة ، لعل أبرزها دراسة محمد الشاوش الموسومة ب أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، وقد طرح فيها إشكالية تأصيل المفاهيم والمصطلحات اللسانية النصية في التراث، ودراسة محمد خطابي الموسومة ب لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب...

ولو أننا وجهنا اهتمامنا إلى البلاغة العربية لوجدنا بأن البلاغيين قد أولوا عناية بمظاهر بلاغية لها أهمية بالغة في تماسك الخطاب وترابط أجزائه بعبءه ببعض من فصل ووصل وتمثيل ومطابقة وغيرها .

ومن بين هؤلاء البلاغيين عبد القاهر الجرجاني الذي زخر كتابه الدلائل بممارسات نصية، وهذه الممارسات استوقفتنا لطرح الإشكالية التالية :

هل سيتجاوز الجرجاني مهمة النحو التقليدي التي تقوم على التنظير للجملة مستقلة عما عداها من جمل، لينتقل إلى تحليلات نصية تقوم على مجاوزة الدراسة على الجملة الواحدة ؟

هل نجد عنده تفتنا للوسائل والأدوات التي تجعل النص متسقا متلاحما مثل الإحالة بنوعها والربط والحذف والتكرار ؟

ويهدف من وراء هذه الورقة البحثية الوقوف على رافد جديد يُعنى بعلم النص ألا وهو الرافد النحوي، وكذلك النظر في أصول التراث العربي للاستفادة منه في تأسيس علم نص عربي يحلل نصوصا عربية فضلا عن لوي أعناقها تطويعا لأدوات تحليل النصوص الغربية.

1 التحليلات النصية للجرجاني في كتابه الدلائل :

توجب علينا قبل الشروع في استكشاف المبادئ النصية في كتاب المقتصد للجرجاني على ضوء الأسئلة الجوهرية أن نعرض بتركيز واختصار لأهم آراء الجرجاني النصية في كتابه البلاغي « الدلائل » محاولين بذلك التعرف على جذور التحليل النصي في التراث العربي لتأسيس علم نص عربي .

لقد تفتن الجرجاني إلى أن اللغة ليست مجموعة من العلامات: أي أنها ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة الروابط التي نقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية، ويؤيد ذلك قوله: «اعلم أن ها هنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر، وهي أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد... وهذا علم شريف وأصل عظيم»⁽¹⁾.

وبالرغم من رأيه هذا إلا أنه لا يُقصي اللفظ أو لا يوليه عناية، بل يعطيه بعداً آخر، مما جعله يقدم لنا الجديد الذي تمثل في رفضه فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى التي كانت سائدة في زمنه، ورفضه أن تكون المزية متعلقة بأي منهما دون الآخر، ونظر إلى المزية على أنها « متعلقة بالمجموع المتألف منهما، أي بالتركيب أو النظم »⁽²⁾، وجعل من التعليق مبدأ مهما من مبادئ النظم ومن أهم سماته، وهو ما يطلق عليه مصطلح التماسك أو الاتساق في لسانيات النص... ويؤيد ما قلناه ويوضحه قوله: «أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نجعلها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يلها»⁽³⁾.

(1)-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2000، ص.495

(2)عبد الواسع أحمد الحميري، شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، الحمرا، بيروت، 2005، ص.83.

(3)الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص.381

فها هنا نلاحظ بداية أول درجات التماسك النصي، المتمثل في أن لكل كلمة مع أختها تعالقا، وإذا ضاع هذا التعالق اختل توازن بناء تماسك نص ما .
 نخلص إلى أن نظرية النظم للجرجاني تهتم بمراعاة العلائق بين الكلم على أساس من التناسب والانسجام والمواءمة ، إذ يقول: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك ، علمت علما لا يعترضه شك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك... وننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها وما معناه وما محصوله »⁽¹⁾.

وهذا عكس ما كان يراه من كان في زمانه إذ كانوا يتناولون الأدب من أدنى منازل وأقل جزئياته وهي الصوت والمقطع ثم اللفظة المفردة، لكن الجرجاني نظر نظرة لا تعرف إلا الكل نظما مستوي الأجزاء كامل الصفات، وينكر مكان الجزء إنكارا واضحا، ويصرح بأن هذا الجزء لوحده لا أثر له في بناء العمل الأدبي، إذ الكلمة المفردة لا قيمة لها قبل دخول التأليف، وقبل أن تصير مع أخواتها في إفادة غرض من الأغراض من إخبار ونهي وأمر واستخبار وتعجب .
 وبذلك فالجرجاني على حد قول المهيري خرج في حديثه عن الإعجاز من بلاغة الجملة إلى بلاغة السياق؛ أي أنه بدلا من أن يلجأ إلى تفكيك الكلام للوقوف على معنى الجملة، نظر إليها نظرة شمولية، إذ هي جزء من كل يجب النظر إليه تبعاً لمقتضيات الاتصال والسياق، ورأيه هذا يلتقي بوجهة النظر التي أتت بها لسانيات النص وتحاول إقناع الآخرين بها، وهي «توجيه الاهتمام من الجملة البنية الصغرى إلى سياق البنية الكبرى»⁽²⁾.

ومن تحليلاته النصية القريبة من اللسانيات النصية قوله: «وهل تشك إذ فكرت في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأِ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ

(1) المرجع نفسه ، ص. 106 .

(2) إبراهيم خليل ، اللسانيات ونحو النص ، دار المسيرة ، ط 2007 ، 1 ، ص. 214 .

الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾ هود: 44 ، فتجلى لك منها الإعجاز لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة؟ وأن الفضل تنتاج ما بينها، وحصل من مجموعها، ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة وما بين الألفاظ من الاتساق العجيب»⁽¹⁾

فتلاحظ هنا حديثه عن الارتباط والاتساق، وكذا ربطه بين قيل من أول النص وقيل في آخره، وهذا كله يصب في صميم علم النص، ثم هو أخيرا يعالج نصا لا جملة واحدة ولا كلمة واحدة، وهذا ميدان الدراسات النصية . ومن تحليلاته النصية أيضا نظرتة إلى القرآن الكريم نظرة كلية باعتباره نصا واحدا، وذلك بعرضه سؤالاً مؤداه : مالذي أعجز العرب من النص القرآني ؟

وقد أجاب بأنهم « تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينوبها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى أو أخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتناما، واتقاناً وإحكاماً»⁽²⁾.

نلاحظ هنا بأنه قد ذكر أمورا تتعلق بالتحليل النصي، وأولها النظرة الكلية باعتبار النص الوحدة الكبرى في التحليل، وثانها ذكره لمصطلحات علماء النص الحديثين، مثل الاتساق الذي يقابل عند المحدثين مصطلح coherence الذي يرتبط بالجوانب الشكلية المكونة لبنية النص .

ولكن الجرجاني لم يقف عند حد التماسك الشكلي فقط بل تعداه بتطرقه إلى التماسك الدلالي (الانسجام) ويؤيد ذلك قوله في أن نظم الكلمات في النص «يقضي فيه آثار المعاني، وترتيبها في الكلام حسب ترتيبها في النفس، هو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، نظيرا للنسيج والتأليف

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 99.

(2) المرجع نفسه، ص. 94.

والبناء وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض. والفائدة من معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل تناسقت دلالتها...»⁽¹⁾.

ويشرح في نص آخر معنى التماسك بصورة تكاد تكون أوضح من شرحها في العصر الحديث، فيقول: «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغض المسلك في توخي المعاني أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشد ارتباط ثان فيها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هنالك، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورايع يضعهما بعد الأولين»⁽²⁾.

ولتبيين مبدأ التماسك النصي قام بتحليل آية كريمة مكونة من متتاليات جمالية متعاونة لتكوين وجه شبه واحد ذو طبيعة قصصية، وهي قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾ يونس: 24. يوضح الجرجاني في تحليله لهاته الآية الكريمة أن الوصف التشبيهي لحال الدنيا تجسد في عشر جمل، وأن هذا الشبه «متنوع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر حتى إنك لو حذف منها جملة واحدة، من أي موضع كان أخل ذلك بالمغزى من التشبيه»⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه، ص. 102.

(2) المرجع نفسه، ص. 137.

(3) عبد القاهر الجرجاني، أسرار العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط. 1998.

أي أن الشبه بين الحياة والماء وما تعلق به متأت من مجموع الجمل ، فلو حذف منها جملة واحدة كان ذلك مغلا للمعنى، فالجزء لايعني شيئا إلا بانتظامه في الكل، فهذا الانتظام هو الذي يصنع التمثيل، « فالتمثيل آلة لنسج خيوط خطاب ما مكون من عدة أجزاء»⁽¹⁾. إذ تشير هذه الآية الكريمة إلى ثلاث مراحل يستحيل حذف إحداها وإلا اختل المعنى وهي :

- نزول الماء من السماء وماتج عنه من اختلاط نبات الأرض به.
- اتخاذ الرينة الناتج عن المرحلة الأولى وما أعقب ذلك من إعجاب الناس بها واعتقاد دوامها.

- الإتيان عليها وجعها في خبركان.

«فبدون هذه المراحل الثلاث لن يستقيم التمثيل كما أن طريقة إخراج الخطاب، من حيث التركيب يجعل كل مرحلة متعلقة بالأخرى: فاختلط، حتى إذا، وظن أهلها...، بحيث تقتضي الجمل المفتتحة بهذه الأدوات ما يتم المعنى»⁽²⁾. وهذا ينم على تفتنه أيضا إلى ترتيب الخطاب الذي له أهمية بالغة في انسجام الخطاب .

وبذلك نصل إلى أن التمثيل يساهم في انسجام النص لأنه يُنتج من مجموعة جمل متداخلة متعلق بعضها ببعض، وكذلك من خلال الترتيب المنسق، وهذا ملمح نصي بارز يُحسب للجرجاني .

ومن الأدوات النصية التي تفتن لها الجرجاني الإحالة التي عرض لها عرضا سريعا، عندما مثل بقولهم: جاءني زيد وهو مسرع فهي من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم جاءني زيد وزيد مسرع .

وقد وضع بأن الضمير هو أغنى عن تكريرزيد ، وها هو ذا نصه « ذلك أنك إذا أعدت ذكرزيد، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد

(1) محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006، ص.127.

(2) المرجع نفسه، ص.128.

اسما صريحا كأنك تقول جاءني زيد وزيد مسرع»⁽¹⁾، وهو شبيه جدا بمثال هاليداي ورقية حسن « اغسل ، وانتزع نوى ست تفاحات ، ثم ضعها في طبق مقاوم للنار»⁽²⁾.

وله في لام التعريف رأي إذ يرى فيها أداة تتجاوز ما يراه النحاة من تحويلها النكرة إلى معرفة فهي تربط بين الجمل من حيث أنها تذكر السامع أو القارئ بشيء سبق ذكره، أو شيء معروف في الذهن جرى الكلام عليه أو الإشارة له في السياق، وقد أورد أمثلة منها المثالين التاليين:⁽³⁾

إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدًا... فَأَلْزَعْمَنَّكَ ذَلِكَ الْأَحَدًا (الكامل الأحذ)

وأیضا قول ابن البواب :

وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلًا... فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ (مجزوء الوافر)

وجمع اسم الإشارة ولام التعريف يزيد من تماسك البيتين، وعلى حد قول الجرجاني إنهما من مظاهر الإحسان والإجادة فيه.

وقد عرض أيضا إلى الربط بالموصول، إذ الاسم الموصول من الأدوات التي تحقق التلاحم بين ما تقدم ذكره والعلم به، وما يراد من المتكلم أن يعلم به، أو يضمه إلى ما سبق من العلم به، ويوضح الجرجاني ذلك بقوله: « أن الاسم الموصول يربط بين شيئين كقول القائل: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فقد وصل الاسم الذي بين الخبرين، المرور بزيد وكون المنطلق أباه»⁽⁴⁾.

ومثل له أيضا ب « ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ؟ »⁽⁵⁾. وهي

جملة مكونة من :

1- فعل الرجل

2- الرجل كان عندك بالأمس .

(1) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص.255 .

(2) نقلا عن محمد خطابي ، لسانيات النص ، ص.14 .

(3) الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص.135 .

(4) المرجع نفسه ، ص.219 .

(5) المرجع نفسه ، ص.219 .

وقد أضيف إلى الأولى مكون نحوي هو ما الذي حول الجملة من الإثبات إلى الاستفهام، وفي الثانية استبدل الاسم الموصول بالاسم الظاهر الرجل، وبم أن الرجل ذكر في الأولى فأصبح بذلك معروفاً، فجاز أن يحل الاسم الموصول مكانه، فصار بذلك شبيهاً بالضمير الذي يحل مكان الاسم الظاهر.

نلاحظ مما سبق أن الجرجاني يرى الاسم الموصول ضرباً من التعريف تارة وتارة ضرباً من الإحالة بالضمير، وتلك لفظة ذكية اختص بها.

وبعد استيفائنا لكتاب الدلائل وعرضنا لأهم آراء الجرجاني النصية فيه، نتقل إلى كتاب المقتصد محاولين الكشف عن أهم السمات النصية التي أشار إليها، والتأصيل لها، وإن لم تكن واضحة نحاول استنباطها انطلاقاً من مبدأ أن القراءة التراثية لا تسلم من تأويل الباحث ملء بعض الفراغات.

2 - السمات النصية في كتاب المقتصد للجرجاني :

ربط دي بوجراند تحقق النصية بتوفر سبعة معايير مجتمعة لكي نطلق على منتج لغوي أنه نص مكتمل وهي :

«الاتساق والانسجام والمقصدية والمقبولية والإعلامية والسياق والتناص»⁽¹⁾.

وسنحاول الوقوف هنا على أهم الأدوات التي تسهم في تماسك النص، والتي تفتن لها الجرجاني في ربط المتتاليات الجمالية، وسينصب اهتمامنا على المعيار الأول (الاتساق)، وسنقتصر عليه لأن التعرض لكل المعايير يمثل عبئاً كبيراً على حجم ورقتنا البحثية.

1 الاتساق: تدل كلمة اتساق منذ كتاب هاليداي ورقية حسن «على مجموع الوسائل اللسانية الرابطة بين عناصر الجملة وبين الجمل والتي تسمح للمفوض ماشفوي أو كتابي بأن يبدو في شكل نص»⁽²⁾.

(1) دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص، 104 - 103.

(2) باتريك شارودو ودومينيك منغنو ، معجم تحليل الخطاب ، تر : عبد القادر المهيري وحمادي صمود ، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة ، تونس ، 2008 ، ص.100.

فيعتبر بذلك الاتساق من خصائص النص التي تميزه عن الجملة التي « لا تحتاج إلى اتساق كي تكون متماسكة أصلاً بحكم تركيبها »⁽¹⁾.
وتبعاً لهذه الفرضية حدد ميشال آدم مفهوم النص بأنه « منتج مترابط، متسق ومنسجم وليس تجاوراً عشوائياً لكلمات وجمل وقضايا أو أفعال كلامية »⁽²⁾. وهذا التماسك يتحقق من خلال قرائن وأدوات لغوية نحوية ومعجمية .

ولتوضيح مفهوم الاتساق قدم هاليداي ورقية حسن المثال الآتي⁽³⁾ :

Wash and core six cooking apples .put them in to a fire proof dish.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات ،ضعها في صحن يقاوم النار.
يتضح تماسك الجملتين من خلال الوظيفة العائدية للضميرها الذي يشير إلى نوى ست تفاحات، وكذلك يمكن وضع التفاحات مكانها فتصبح اغسل وانزع نوى ست تفاحات. ضع التفاحات في صحن يقاوم النار، فتتحقق « العلاقة الاتساقية نفسها بواسطة الوحدة المعجمية التفاحات وهذا من خلال إضافة ال التعريف التي تجعلنا ندرك أن الكلام هنا عن التفاحات السابقة الذكر وليس عن تفاحات أخرى »⁽⁴⁾.

إذن يتحقق الاتساق حسب تقديم هاليداي ورقية حسن بوحدات نحوية ومعجمية تضمن استمرارية النص وتنظيمه، وقد بلورها مفتاح بن عروس في المخطط الآتي:⁽⁵⁾

(1) فوزية عزوز، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي ، دار كنوز المعرفة،الأردن ، ط2016، ص.53

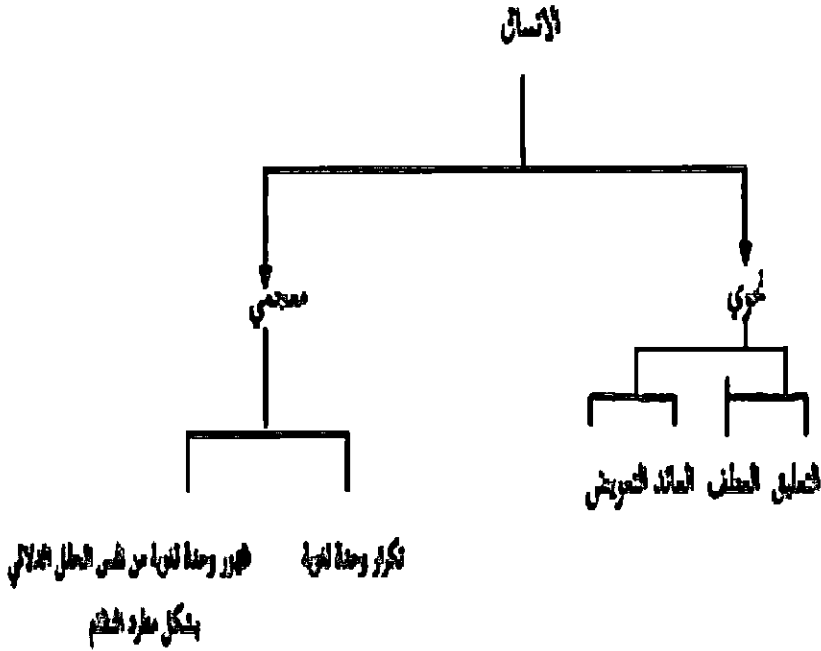
(2) J.M, Adam, Elements de linguistique textuelle; théorie et pratique de l'analyse textuelle, Margada, 1990, p109.

(3) شريفة بلحوت ، الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (cohesion in English) لماك هاليداي ورقية حسن 2006_2005.ص.72.

(4) فوزية عزوز، المقاربة النصية ، ص.55 .

(5) مفتاح بن عروس ، حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية، اللغة والأدب ، ع12، ص.434.

الاتساق النحوي :

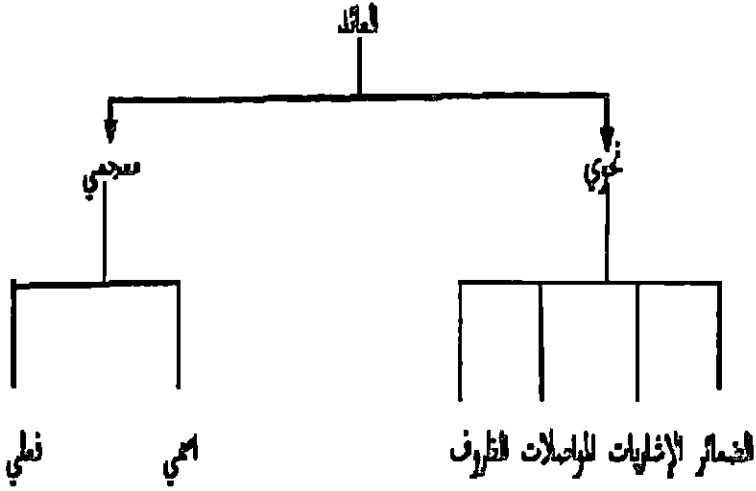


1 الإحالة Réference:

تعد الإحالة من أهم الوسائل التي تحقق للنص التماسكه وتماسكه، وتأتي هذه الأهمية، من وجود بعض العناصر اللغوية التي لا تكتفي بذاتها في دلالتها، بل لابد من العودة إلى ما تشير إليه أو تحيل عليه من أجل تأويلها، ويطلق عليها العناصر العائدة، وقد عرفها تنيير بأنها « كلمات فارغة في القاموس ولكنها تمتلئ بمجرد دخولها في علاقة سياقية مع عنصر في جملة ما ، لأن هذا العنصر ينقل إليها مضمونه »⁽¹⁾، وقد بينها ابن عروس على النحو الآتي⁽²⁾ :

(1)-Tesniere ,Elements de syntaxe structurale, paris, klincksieck, 1966, p,86

(2) مفتاح بن عروس ، الاتساق النصي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ص.13



والإحالة نوعان: إحالة خارجية مقامية، وإحالة داخلية نصية، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى:

أ- إحالة قبلية: تحيل على عنصر سبق ذكره.

ب- إحالة بعدية: تسير في اتجاه معاكس، إذ تحيل على عنصر لاحق لم يذكر بعد، وبذلك تحقق نمو وتدرج النص .

وقد اختيرت المعارف للإحالة لأنه لا يمكن بناء نص على مجهول، وقد تنبه لذلك الجرجاني بقوله: «وأما المضمرفمعرفة من حيث أن الشيء إنما يضمّر بعد جري ذكره ومعرفته، تقول زيد ضربته، فتكون الهاء معرفة كزيد، لأنه لا يكون في هذا الكلام إلا له، وهذا هو التعريف»⁽¹⁾. ويزيد توضيح ذلك بضده فيقول: «ألا ترى أنك إذا قلت: فعل الذي من شأنه كذا ولم تخبره بشيء ولم تعرفه كان محالاً»⁽²⁾.

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح، تحق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق، 1982، ص. 917.

(2) المرجع نفسه، ص. 918.

1 الضمير:

إحالة داخلية:

تنبه الجرجاني إلى الإحالة الداخلية القبليّة بقوله: « أن الشيء لا يضمراً إلا بعد جري ذكره أو قيام دلالة عليه تتنزل منزلة ذكره، أعني نحو قوله عزوجل: ﴿مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرٍهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ (فاطر 45)»⁽¹⁾، فالضميرها يحيل إحالة داخلية قبليّة على الأرض في الآية التي تسبقها،

وقوله أيضاً: « فإن حقيقة الإخبار تنتزع الاسم في الكلام وتضع موضعه ضميراً يعود إلى الذي»⁽²⁾، وكذا قوله: « اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق غلاماً، كان الضمير في غلاماً عائداً إلى زيد»⁽³⁾ ومثل لذلك ب « الذي ضربته زيد، فالذي مبتدأ وضربته صلته، والهاء عائداً إليه وزيد خبر، وكذلك قوله عزوجل: ﴿... الَّذِي يَتَحَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ...﴾ (البقرة: 275، وقوله: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا...﴾ (الأعراف: 175

﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ (الأعراف: 175)»⁽⁴⁾، وكذا « السمن منوان بدرهم، منوان منه بدرهم، لتكون الهاء في منه عائداً إلى المبتدأ الذي هو السمن»⁽⁵⁾.

وأيضاً قوله: « يجوز ذلك فيما يكون معرفة من الأسماء نحو أن تقول: أعطيت زيدا درهما وأعطانيه عمرو، تعيد الهاء إلى الدرهم لأن تعريفه جائز لأنك لو قلت: وأعطاني ذلك الدرهم أو هذا القدر عمرو، كان هو الكلام»⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه، ص. 920.

(2) المرجع نفسه، ص. 1147.

(3) المرجع نفسه، ص. 1157.

(4) المرجع نفسه، ص. 1149-1150.

(5) المرجع نفسه، ص. 1162.

(6) المرجع نفسه، ص. 1166.

وهذا ينم على التفتن والتنبه التام للجرجاني لدور هذه الضمائر المتصلة في الإحالة على الكلمات السابقة، فلولاها لما كان هناك ربط وانسجام بين الجمل، وفي ذلك يقول لزهر الزناد: « ويكتمل الملفوظ عندما تتربط أجزاءه باعتماد الروابط الإحالية، وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها، فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص»⁽¹⁾.

1 - 2 اسم الإشارة :

الإحالة الخارجية :

تم بإحالة عنصر لغوي على عنصر غير لغوي « مولدة حركة انتقالية من داخل النص إلى خارجه»⁽²⁾.

وقد مثل لذلك الجرجاني بقوله: « وذلك قولك: هذا الرجل، وهذا الغلام لأن الغلام قد كان عرف بقولك هذا، أنك تشير إلى شيء حاضر»⁽³⁾، ويزيد الأمر بيانا بقوله: « وأما المهم نحو مررت بزید، فإنما جاز الوصف به، حملا على المعنى كأنه قيل: مررت بزید الحاضر»⁽⁴⁾: أي أن اسم الإشارة هذا أحالنا إلى موجودات غير لغوية حاضرة في الواقع تمثلت في الرجل والغلام؛ على عكس لفظي الرجل والغلام في ذاتها « لا نحتاج بشكل كبير الرجوع إلى المقام للتعرف على المحيل إليه لأنها كلمات معجمية محملة بدلالاتها، مقارنة مع المهمات كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات التي نحتاج فيها بشدة إلى معرفة المقام كي نفك إبهامها خصوصا إن كانت إحالتها خارجية فقط»⁽⁵⁾.

(1) الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. 1993، ص. 124.

(2) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص. 61.

(3) الجرجاني، المقتصد، ص. 923.

(4) المرجع نفسه، ص. 922.

(5) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص. 61.

1 - 3 الاسم الموصول :

تقوم الأسماء الموصولة بدور الإحالة أيضا، إذ تحيلنا إلى عنصر في الخطاب سواء أكان قبلها أم بعدها، ويوضح ذلك الجرجاني بقوله: «أنك تقول: جاءني رجل أمس، فيعرف المخاطب كون هذه القصة لرجل من الرجال، ثم تقول: فعل الذي أخبرتك بحديثه كذا، فتأتي بالذي، وهو للمعرفة»⁽¹⁾.

ويمثل لها أيضا بقول تأبط شرا⁽²⁾:

وَلَكِنْ أَخُو الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلًا... بِهِ الْخَطْبُ إِلَّا وَهُوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرٌ
(الطويل)

وفي كل من المثالين السابقين أحالت الذي إلى عنصر لغوي سبق الحديث عنه؛ أي أنها إحالة داخلية قبلية.

وأما الإحالة الداخلية البعدية فقد عرض لها بقوله: «فتقول إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضرت زيدا: الذي ضربته زيدا»⁽³⁾. فالذي هنا أحالت إلى زيد إحالة بعدية.

1 - 4 الألف واللام:

تقوم الألف واللام العهدية بدور الإحالة، فالعهد هو العلم المشترك بين المتكلم والسامع، وقد تنبه لذلك الجرجاني بقوله: «أن تقول: جاءني رجل من شأنه كذا، أكسبته بذكرك له وإخبارك عنه تعريفا عند المخاطب أنك إذا أعدت ذكره عرفت بالألف واللام - فهذا عهد ذكري نحو أن تقول: جاءني رجل من شأنه ومن قصته، وفعل ذلك الرجل كذا، وأيحسن أن يكرمك رجل ثم تسيء إلى ذلك الرجل؟»⁽⁴⁾. فها هنا ربط الجرجاني بين جملتين بأل العهدية وذلك مما حقق بينهما التماسك والترابط.

(1) الجرجاني، المقتصد، ص، 918.

(2) المرجع نفسه، ص. 1147- 1148.

(3) المرجع نفسه، ص. 1147.

(4) المرجع نفسه، ص. 918.

1 - 5 النكرة المستخرجة من دائرة التكير إلى دائرة التعريف :

إذا جاءت نكرة في نص ما، نستطيع أن نشق عنها معلومات؛ أي أننا نستطيع إخراجها تدريجياً من دائرة التنكير إلى دائرة التعريف بكثرة الأخبار عنها .

وهذا ما أشار إليه الجرجاني بقوله : « لا فصل بين ضمير المعرفة والنكرة، إذا قلت: جاءني رجل فضربته لأن رجلاً وإن كان نكرة في أول كلامك، فإنك لما ذكرته عرفته بعض التعريف وصار إخبارك عنه بالمجيء من الأسباب التي تقرر له عند المتكلم تعرفاً، فإذا أضمرته فقلت: ضربته، كان ضميره معرفة؛ من حيث أنه لا يكون لغيره في هذا الكلم»⁽¹⁾، وقد مثل لذلك بقوله: « نحو أن يقال ببغداد رجل عالم يحسن إلى الفقراء، ويحافظ على أهل الفضل واسمه عمرو»⁽²⁾ الهاء في اسمه حقت تماسك النص إذ أحالت على كلمة في بداية الجملة الأولى.

ونلاحظ هنا بأن الجرجاني قد تعدى الربط بين جملتين، فالهاء هنا ربطت بين أربع جمل، فقد عرض معلومات عن الرجل البغدادي المهم بتدرج حتى وصل إلى الهاء فأصبح معرفة، وبذلك تحقق الاتساق من خلال تحول المعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة، تمثل بدورها المنطلق نحو عناصر أخرى جديدة .

نصل إلى أن الإحالة عموماً تتم بأدوات نحوية هي الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، « وفي كل هذا تلعب الضمائر دوراً بارزاً في الاقتصاد اللغوي من جهة ورفع اللبس من جهة أخرى»⁽³⁾ وقد تفتن الجرجاني لذلك بقوله: « المضممر موضوع للاختصار والإيجاز»⁽⁴⁾، وهو ما توصل إليه علماء

(1) الجرجاني، المقتصد، 917.

(2) المرجع نفسه، 918.

(3) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص. 63.

(4) الجرجاني، المقتصد، 920.

النص المعاصرون من أن وظيفة الإحالة داخل النص « أنها تشير إلى ماسبق، والتعويض عنه بالضمير تجنباً للتكرار فتحقق الاقتصاد في اللغة »⁽¹⁾.

2- الوصل :

يختلف الوصل عن باقي وسائل الاتساق؛ من حيث « إنه يتم في الحدود بين الجمل لا داخلها، كما أن أدواته لا تحيل لا إلى السابق ولا إلى اللاحق في النص (كما هو الشأن مع الإحالة والاستبدال والحذف)، ولكنها تحتوي هي ذاتها على معنى، وهذا المعنى هو الذي يحدد طبيعة العلاقة التي يقيمها ما يأتي بعدها بما يأتي قبلها »⁽²⁾.

وأدوات الوصل متنوعة صُنفت إلى وصل إضافي وعكسي وزمني، وتعد مفاصل تربط بين الجمل وتجعل منه بنية متماسكة.

أ- الوصل الإضافي :

هو ربط الجمل المشتركة في الحكم، والأدوات التي تعبر عنه هي «الواو» و«أو» و«أم»، فالواو تربط بين عنصرين متحدين أو متشابهين وتجعل منهما بنية واحدة، « ويسمى دي بوجراند بمطلق الجمع »⁽³⁾، ويقول الجرجاني عنها « اعلم أن الواو أول حروف العطف ومعناها الجمع بين الشيئين »⁽⁴⁾ ويفيد الجرجاني بأنها تشير عام؛ أي أنها لترتيب الأخبار وليس للأحداث على عكس الفاء ثم، ويوضح ذلك قوله: « مما يدل على أن الواو لم توضع للترتيب أنك تقول جاءني عمرو اليوم وزيد أمس، فيكون ما بعد الواو مقدما في المعنى كقوله عز وجل: ﴿...وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ آل عمران: 43، لأن السجود بعد الركوع وهو مقدم في الذكر، ولو كان موضوعا للترتيب

(1) عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب علي حسن، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، ط 2، 2009، ص. 120.

(2) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص. 74.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، ص. 23-24.

(4) الجرجاني، المقتصد، ص. 937.

لامتنع كما تمتنع الفاء، ألا ترى أن نحو اسجد فاركع لا يكون بوجه ولا اسجد ثم اركع»⁽¹⁾.

نلاحظ هنا وظيفة الواو في الربط والجمع إذ جمعت بين جملتين لو أفردت كل واحدة منهما قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، وأداة للتخيير تربط بين « صورتين تكون محتوياتهما متماثلة وصادقة غير أن الاختيار لا بد أن يقع على محتوى واحد»⁽²⁾، وبواسطة دلالتها التخييرية تحقق الاتساق والترابط بين الجمل، ويؤيد ذلك قول الجرجاني: «ومنها أوهي لأحد الشئيين أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول: كل السمكأواشرب اللبن؛ أي افعل أحدهما ولا تجمع بينهما»⁽³⁾.

وأما أم فيقول فيها: «وأما أم فمعناها التعيين، وذلك أن تقول، أزيد عندك أم عمرو؟، وقد عرفت أن أحدهما بغير عينه عنده»⁽⁴⁾.

فالتعيين يؤدي إلى الربط بين الجمل، فتعيين أيهما عندك كما في المثال الذي ذكره الجرجاني « إذا كان قولك أزيد عندك أم عمرو بمنزلة أيهما عندك؟ وجب أن يقول في جوابه زيد أو يقول: عمرو»⁽⁵⁾ يحقق التماسك والترابط مع جملة السؤال، وهذا بمنزلة ما توصل إليه العلماء المعاصرون بالحذف الجملي، إذ يوضحون بأن المواضع التي يكثر فيها الحذف هي الإجابة عن الأسئلة، مثال: «-متى وصل جون؟ -أمس»⁽⁶⁾.

(1) الجرجاني، المقتصد، ص. 938.

(2) أحمد العفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ص. 129.

(3) الجرجاني، المقتصد، ص. 942.

(4) المرجع نفسه، ص. 949.

(5) الجرجاني، المقتصد، ص. 949.

(6) عزة شبل، علم لغة النص، ص. 118-119.

إذن فالانساق هنا يتحقق بعلاجات عدمية لا بوسائل لغوية محسوسة »
وتكمن أهمية المحذوف في تجنب الإطناب والحشو، إذ يتواجد هذا المحذوف
في البنية الدلالية العميقة للنص»⁽¹⁾.

ب- الوصل الزمني :

يتم بأدوات مثل الفاء وثم وبعد ذلك، مما يفيد التعاقب والتتابع الزمني،
فمثلا نجد الفاء وثم تقومان «بالربط بين الأحداث داخل النص عبر التتالي
والتتابع والتعاقب»⁽²⁾، وقد تنبه لذلك الجرجاني بقوله، « والفصل بين ثم
والفاء أن في ثم تراخيا وليس في الفاء، فإذا قلت : ضربت زيدا ثم عمرا كان
المعنى أنه وقع بينهما مهلة، ولو قلت ضربت زيدا فعمرًا كان المعنى أن ضرب
عمرو وقع عقيب ضرب زيد، ولم تتناول المدة بينهما»⁽³⁾.

ج- الوصل الاستدراكي :

يقوم على عكس ما هو متوقع، ويتم باستعمال أدوات مثل: (لا، بل، لكن)،
وهي أدوات تقوم «بالربط بين النقيضين؛ أي المتنافرة والمتعارضة»⁽⁴⁾ ويقول
الجرجاني عن هذه الأدوات: « اعلم أن لا بمنزلة سائر حروف العطف في
إدخال الثاني في حكم الأول لفظًا، وأما معناها فالنفي فإذا قلت: ضربت زيدا
لا عمرا كنت نفيت عن عمرو ما أثبت لزيد»⁽⁵⁾.

وعن بل يقول: « اعلم أن بل معناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني
فبل نقيض لا، لأن لا تنفي عن الثاني ما وجب للأول، وبل تثبت للثاني ما
وجب للأول وتنفيه عنه»⁽⁶⁾.

(1) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص.73.

(2) عزة شبل، علم لغة النص، ص.165.

(3) الجرجاني، المقتصد، 941.

(4) عزة شبل، علم لغة النص، ص.111.

(5) الجرجاني، المقتصد، ص.946.

(6) المرجع نفسه، ص.946.

وأما لكن فهي « أخص من بل في الاستدراك، لأنك تستدرك ببل بعد الإيجاب، لكن إذا كان في الكلام قصبتان مختلفتان، جاز الاستدراك ولكن، وذلك قولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يأت، فقولك عمرو لم يأت جملة منفية، وما قبل لكن وهو قولك: جاءني زيد، جملة موجبة، فقد حصل الاختلاف»⁽¹⁾.

نلاحظ أن هذه الأدوات من أدوات تماسك النصوص إذ لا يمكنها العمل على جملة واحدة، إذ يقتضي عملها الربط بين أكثر من جملة مختلفة في معناها عن الأخرى؛ أي قصبتين على حد قول الجرجاني، وهذا ما يحقق التماسك والتلاحم وقد زاد الأمر تأكيداً بقوله: « حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة»⁽²⁾.

نصل إلى إن أدوات الوصل هذه لا تربط الجمل شكلياً فحسب، « بل تجعل منها بنية متسقة؛ إذ تقوي أسباب التماسك بين جمل النص، وتزيد من لحمتها»⁽³⁾.

ب- الاتساق المعجمي :

إن هذا النوع من الاتساق يتسم بالتوسع، إذ يتعلق بوحدات معجمية « تتصف في ذاتها بالربط، حيث إن بعضها يفسر البعض الآخر»⁽⁴⁾، ومن أنواعه التكرار الذي يعرفه محمد خطابي بأنه « شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصراً مطلقاً أو اسماً عاماً»⁽⁵⁾.

فالالاتساق إذا يحدث بإحالة اللفظ المكرر على اللفظ الأول السابق الذكر، فيتماسك الطرفان الوارد فيهما اللفظين .

(1) المرجع نفسه، ص. 948-947.

(2) المرجع نفسه، ص. 943.

(3) فوزية عزوز، المقاربة النصية، ص. 76.

(4) عزة شبل، علم لغة النص، ص. 105.

(5) محمد خطابي، لسانيات النص، ص. 24.

ونجد تمثيل ذلك في قول الجرجاني: «اعلم أن البديل في حكم تكرير العامل، نحو قوله تعالى ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا مِنَ آمَنٍ مِنْهُمْ...﴾ الأعراف: 75 ، لأن من آمن بدل من الذين استضعفوا»⁽¹⁾.

وتكرار الوحدة المعجمية بمرادف لها يسمى التكرار بالترادف ، وهو ضرب من التأكيد، ونجد التماسك والتلاحم هنا في مثال الجرجاني متجسدا في العلاقة بين المبدل والمبدل منه إذ تمثل علاقتهما علاقة امتداد واستمرار ؛ أي أنها تسهم في تنامي واستمرار النص وذلك يؤدي إلى تلاحمه.

بعد هذا العرض الموجز لأهم أدوات الاتساق التي تفتن لها الجرجاني في كتابه المقتصد، يمكن أن نقول أنه تجاوز الوقوف عند حدود الجملة الواحدة بل تعدى ذلك إلى الربط بين أكثر من جملة ،وبذلك كانت له نظرة نصية بتنميه للأدوات التي ينبني عليها النص والتي تسهم في ترابطه وجعله نسيجا متحدا تلك الأدوات التي ينادي بها علماء النص المعاصرون ويؤيد ذلك هذا التعريف المعاصر للنص «منتوج متوازن فمن جهة نجد فيه عناصر عائدة وعناصر مستبدلة ومضمهرات وأدوات وصل وعناصر محذوفة تحقق اختزالا واقتصادا لغويا ومن جهة أخرى يضم عناصر مكرورة معالم ينبني عليها أو يستمر ، وكلها تعمل على حيك أجزاء النص مشكلة منها نسيجا متينا وكلا متحدا»⁽²⁾.

(1) الجرجاني ، المقتصد ، 929.

(2) فوزية عزوز ، المقاربة النصية ، ص. 83.

خاتمة:

وجد اللسانيون العرب مظاهر نصية في موضوعات تتوزع بين البلاغة والنحو، ووجود جذور للسانيات النص في هذين المبحثين أمر قد أعطى السند التراثي والغطاء الشرعي للنظريات اللسانية الحديثة لتتواجد في الثقافة العربية ويتم قبولها من طرف الشاكين في كل جديد غربي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الباحثين العرب قد اتفقوا على وجودها في كلا المجالين، فها هو محمد خطابي يستبعد النحو من مقارنته النصية، لأنه يؤمن « بأن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم على لسانيات جملة ولسانيات خطاب، فالأولى يمثلها النحو، والثانية موجودة في البلاغة والتفسير وأصول الفقه»⁽¹⁾؛ أي أنهم يرون أن الجملة هي الحد الأقصى الذي وقف عنده النحويين وحتى عندما كانوا يتكلمون عن عطف الجمل أو الاستدراك أو الاضراب كان منطلقهم في ذلك علاقة الجملة الواحدة بأختها، ولم يتعدوا ذلك إلى وحدة أكبر تشمل أكثر من جملتين.

وفي مقابل ذلك نجد محمد الشاوش يرى أن النحو العربي نحو نصي بامتياز⁽²⁾.

أما نحن من خلال عرضنا لأهم المظاهر النحوية والبلاغية في كتابي الجرجاني رأينا تجاوزا لحدود الجملة الواحدة حتى وصل في بعض المواضع إلى أربعة جمل، وهو ما يجعلنا نقول بوجود تفكير عربي نصي، يجعلنا نسجل ملاحظات عامة عن النحو العربي والمعالجة النصية تتمثل في:

1- إذا كان النحو العربي انطلق من نحو الجملة، وانحصرت تحليلاته في ذلك، فإن هذا ليس عيبا أو قصورا فيه، وإنما هو راجع إلى الأسباب التي من أجلها تمتعيد اللغة.

(1) محمد خطابي، لسانيات النص، ص.95.

(2) انظر خالد حميد صبري، اللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة بحث في الأطر المنهجية والنظرية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2015، ص.166-164.167.

2- لم يتوقف النحو العربي عند حدود الجملة، بل تعدى ذلك إلى الربط بين أكثر من جملة، ولكنها مع ذلك كانت إشارات لم ترق لتكون نظرية كاملة مستقلة لمعالجة النص، لكن إشارتهم هذه تعد لبنات في بناء علم لساني نصي، لأن النص ماهو إلا امتداد لترابط جملة مع جملة .

3- يعد علم النص توسيعا وتطويرا لعلم الجملة، وبذلك يمكننا الاستفادة من نحو الجملة لتأسيس نحو نص عربي، لأن الجمل أساس ونواة النص .
وفي الأخير إيماننا بوجود إشارات وتصريحات تعبر عن تجاوز النحو والبلاغة حدود الجملة في مواضع كثيرة في كل منهما يدفعنا أن نتساءل سؤالا مشروعا مطروحا على حد قول خالد حميد صبري: هل يمكن لتلك الإشارات أن تشكل إطارا متماسكا لنظرية نصية عربية ؟

يجيب فيقول: « أجد من الصعب أن يكون الجواب بالإيجاب؛ فالنظرية ليست مجرد تجميع لإشارات وآراء متناثرة هنا وهناك عبر مراحل زمنية مختلفة، لا تنسجم فيما بينها إلا بتأويل متعسف، وجود النظرية يعني وجود أصول منهجية تنطلق منها، كما أن كل نظرية تخضع لعمليات تحديث وتطوير، ونحن لم نجد شيئا من ذلك في التراث العربي، على نحو ما هو موجود في نظريات تراثية أخرى، كنظرية العامل التي قام عليها النحو العربي»⁽¹⁾.

ونتساءل نحن في اتجاه مغاير لاتجاه خالد حميد صبري، هل يمكن أن تسهم تلك الإشارات والتصريحات في بناء نظرية نصية عربية لتحليل النصوص بأدوات عربية مستمدة من أصول تراثنا فضلا عن لي أعناقها لتطويعها لأدوات تحليل غربية ؟

نجد ذلك ممكنا بقراءة التراث على ضوء أسئلة العصر الحديث، فالنظر في التراث لم يعد يحويه إلا جديد النظرية الغربية، ومع ذلك نحاول ألا نكتفي بالقول بأنه كان لنا السبق، بل نحاول أن نسهم في تأسيس عربي ينسجم حاضره مع ماضيه تمهيدا لمستقبله، ففهم الظواهر الحديثة لا يكتمل إلا بمعرفة أصولها وارهاساتها.

(1) المرجع نفسه، ص. 186.

***المصادر والمراجع:

1. الزناد، نسيح النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993.
2. إبراهيم خليل، اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، ط2007، 1.
3. أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، 2001.
4. باتريك شارودودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهييري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.
5. خالد حميد صبري، اللسانيات النصية في الدراسات العربية الحديثة بحث في الأطر المنهجية والنظرية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2015، 1.
6. دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
7. شريفة بلحوت، الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب cohesion in English لماك هالديدي ورقية حسن 2006_2005.
8. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2000.
9. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح، تحق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982.
10. عبد القاهر الجرجاني، أسرار العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1998، 1.
11. عبد الواسع أحمد الحميري، شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، الحمرا، بيروت، 2005.
12. عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب علي حسن، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، ط2، 2009.

13. فوزية عزوز، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط2016، 1.
14. محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط2006، 2.

المراجع الأجنبية:

- Eléments de linguistique textuelle ; théorie et pratique de l'analyse textuelle, Margadam, 1990, J.M.Adam.
- Tesniere, Eléments de syntaxe structurale, paris: klincksieck,1966

المقالات:

- 1 -مفتاح بن عروس، حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية، اللغة والأدب، ع12.

الرسائل الجامعية:

- 1 -مفتاح بن عروس، الاتساق النصي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر